

١٤٦

لقد ورد في مصطلح تحفة الشيخ به حجر

محمّد به سليمان الكروي

المتوفى ١١٩٤ هـ

أوله : أحمد بن الحسين ... وبعد فيقول أقل خليفة محمد به سليمان هذه مسائل اشتهرت بين
المتأخرين في هذه البلاد في بعض مصطلحات الشيخ أبي حجر ..

وأخراها : لا يقال أو الرد لا يفيد أنه ارتضاه لأننا نقول بل يفيد ... فأقول في إلهامه
نسخة كتبت بخط نسخي . غير أنها أوصت كثيرا من الآخر

١٦ ٢٣٧ هـ

٢٧ سطر

١٤ ورقة

مكتبة الإخفاق - مجموعة آل يحيى رقم ١٨٤ - نقه - ترسم

(١) بحج الطول فيه ١٠٢ / ٥٤

٨٤٦

عقود الدرر في مصطلح تحفه الشيخ بن حي

للعالم العلامة الحبر البحر الفهامة

سيدنا و شيخنا و عمدتنا

الشيخ محمد بن سليمان

الكردي عم المرق

نفعنا الله

نه امين

امين

امين

قوله

١٨٤

٨٤٦

في حقه الحنفية
محمد بن علي بن محمد
يا طاهر كان لي حقه
في الدرر في مصطلح

شاهد الله به علي عبد
عبد الله بن علي
في محلي
١٨٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وعليهما معهم إجماع **وبعد** فنقول أقل الخلقية محمد بن سلمان هذه مسائل اشتهرت بين المتأخرين
في هذه البلدان في بعض مصطلحات الشيخ ابن حجر المكي في تحفته وفيها ما يستعمله أئمة الله تعالى
إنه إذا قال في تحفته قال شراح يعنى بالتكثير مراده به ابن شهاب ولا أعلم سلفهم في هذه
الآثار رأيت في حاشية التحفة للعلامة السيد عمر البصري في باب التيم منها عند قول التحفة
ومرارة منه القول بغيره أي الجارة خلافا لقوله شراح هنا لا يتبعها مانصة قوله خلافا لقول
شراح هو ابن شهاب قال في المعنى قوله ممنوع انتهى ولا يتبعه أن يكون هذا هو مستندهم
أو أنهم رأوا عدة مواضع أراد فيها ابن شهاب فقاموا باليقظة على ذلك وفي قسم الصدقات
من حاشية السيد عمر على التحفة قوله قال شراح هو ابن شهاب انتهى لكن فيه أن السيد
لم يطلو ذلك أما قاله في تلك المواضع بخصوصها فلا يصح أن يؤخذ منه الإطلاق فقد
قال السيد عمر في المحرم حاشية التحفة مانصة قوله قال يورجع في صفة الحج جرحان يكون
مراده الشارح المشار إليه إلى آخر ما قاله بغيره بالشارح المشار إليه ويرى ابن شهاب معلوم
تتبع شراح بغيره أي شراح كان سوا كان ابن شهاب وغيره وسواء كان من شراح
المنهاج أو غيره وتبع ما في التحفة من ذلك مع كلام ابن شهاب وغيره يعنى بذلك
بل وأكثر ما عرفت في التحفة بشارح ليس هو في كلام ابن شهاب ويتصل المواضع
من ذلك وإن كانت موجودة في كلام ابن شهاب لكن نقله عن غيره ومعلوم أن عزو
ذلك لمن نقل عنه ابن شهاب أولى من عزوه لابن شهاب إذ هو ليس من كلامه وهما
أذكر لك عدة مواضع من التحفة مما لا يصح إيرادها بشارح ابن شهاب لتعلم بذلك
بحة ما قيل **فما قول** من تلك المواضع قول التحفة في استقبال القبلة مع المصعد
في الواقعة طويلا على ما عرفت بشارح وعليه يظهر أن المراد ما يقطع نواصل السير
عزواها ما دامت واقفة لا يصل عليها إلا إلى القبلة انتهى فقد راجعت ابن شهاب
فلم أراه يقرض لوصف الوقوف بالطول مع أنه ذكر المسئلة وأطال الكلام عليها وتولا
خوف المال لذكرت عبارة أخرى فيها ولعل مراد التحفة بشارح النقي السبكي فقد عرفت
لوصف القيام بالطول في شرحه على المنهاج المسما بالانهاج فقال فالأصح أنه أسهل
الاستقبال أي في بعضها بأن يكون واقفة وسير عن قرب أو ستارية سهلة وبسطة زمامها
وجب ثم قال النقي السبكي وإنما قد بدت بقولي سير عن قرب لأنه إذا وقفت لقفوا
تشغل وخوف ما يطول مدته وجب الاستقبال ويصل مع ذلك بالآراء فقد انصفه
عليه انتهى ما اردت نقله من كلام السبكي وهذا كما ترى قد نقله السبكي عن النقي وهو
أول من شرح المنهاج كما قاله الدميري في شرح المنهاج أو أول نقله من كلامه نقله
من وفي بمقصود شرح المنهاج كما قاله غيره وهو أقدم من ابن شهاب والنسبة

شراح م

اليه

اليه أولى وإن وجد في كلام ابن شهاب فليؤاذا يوجد في كلام **ومن تلك** المواضع قول التحفة
في صفة الصلاة في شرحه في قول المنهاج فلورفع أي من الركوع فزعنا من شئ ضبط شراح فزعنا
يفتح الزاوي وكسرهما أي لأجل الفزع أو حاله وفيه نظير لا يعين الفتح إلى آخر ما في التحفة
فإن شبهة لم يتعرض في شرحه على المنهاج لضبط فزعنا بفتح ولا غيره نعم تعرض لذلك
جماعة من شراح المنهاج منهم الأسنوي فقال في كافي المحتاج وقوله فزعنا يجوز فيه فتح
الزاي على أنه مصدر مقبول لأجله وكسرهما على أنه فاعل منصوب على الحال انتهى كلام
الأسنوي بخلافه وشكها عبارة شرح المنهاج للعثماني جرحا بفتح ونحوها عبارة الدميري
في شرح المنهاج وقد صرح بخلاف الفتح والكسر غير هو لا محمد بن قاسم والجمال الرملقي
شرحهما على المنهاج والزيادة في شرح البحر وغيرهم **ومن تلك** المواضع قول التحفة
في الجماعة فتح فح يسقط الحرج عن الباقي أقامتها في كل مؤداة من الخمسة جماعة ذكره
أطراف بالعين على الأوجه ثم رأيت شارحا جرحا أيضا وعليه فيبقى بين هذا وسقوط
فرض صلاة الجارة بالصبي بأن القصيدة الدعاء وهو منه أقرب إلى الإجابة لأنه
ما قاله في التحفة وابن شهاب لم يذكر ذلك فالظاهر أن مراده شارح الدميري فإنه
ذكره في شرحه على المنهاج المسما بالشمس والوهاب وقول التحفة وعليه فيبقى الحرج مأخوذ
من كلام الدميري أيضا وبعبارة فلو ظهر الشعار في بلد باقاة غير العاقلين لها فبق
الاعتناء بذلك تردد الشيخ محمد الطبري والظاهر عدم الإجماع أكد السلام خلافي
صلاة الجارة فإن مقصودها الدعاء وهو من الصغير أقرب إلى الإجابة لأنه لا يستطيع
النطق بخروفا **ومنها** قول التحفة في الجماعة أيضا أما إذا اختلف شرطها من فلا يجب أي الجماعة
وإن تخلف الأرق في بلد ومجرب في شرحه في هذه مع قوله أن لا رقا لا توجه اليهم فزع
الكفاية انتهى كلام التحفة والدميري ذكر ذلك ابن شهاب فزاد التحفة بذلك الأذرع وعبارة
في شرح المنهاج المسمى بقول المحتاج **فائدة** هل يتوجه فرض الجماعة إلا إذا انحصروا في
قرب ونحوها لا رفيه بضطرده فيه احتمالات لا يخفى انتهت بخروفا فهذا الأذرع شق
على ابن شهاب وهو المتروك وقد صرح بأنه لم يرفقه بضامع سبعة أطلابه **ومنها** قول التحفة
في الجماعة أيضا بخلاف نحو حد الزنا إذا بلغ الإمام والأماق فقيصة عن الشهوة عذرا حتى لا
يرفعوه على ما ذكره شراح انتهى فليس مراده به ابن شهاب لأنه لم يذكره بمراده شيخ
ابن شهاب ولي الدين العراقي فقد قال في بكتة على التلبس والمنهاج والظاهر مانصة وقيد
في شرح المهذب ببلوغ الإمام فافهم جواز تقيصه عن الشهوة حتى لا يرفعوا إليه الإمام
انتهى وشكها عبارة محمد بن قاسم في شرحه على المنهاج والحاصل أنه لو تتبع ما في التحفة
فمن ذلك أكثر جدا فيما أظن فليقتصر على هذه الخمسة المواضع منها ولذكر خمس مسائل
أيضا عرفت في التحفة لشارح وذكره ابن شهاب ولكن نقله عن غيره **الأولى** في صلاة

مما صا

المسافين الخفة قصر الجدي دونها لانه ليس تحت يد الامير وقهره الى ان قال في الخفة
 فلما تاتي بين قولهم اولا ما لك امره والتعليل بانه ليس تحت قهره ما نرفع ما يشارحه
 انتهى وعبارته ابن شهبة لانه ليس تحت يد الامير وقهره كذا عللة الرافي وهو ياتي
 قول المص مالك امره الى ان قال ابن شهبة قال السكي ولعل الفرقان الجيش انما يكون في
 مصلحة المسلمين وذكر ابن شهبة كلام السكي ثم قال وحمل كلام الكتاب هذا بتمامه
 قوله ما لك امره فانه الجدي بالمعنى الثاني ليس الامير مالك امره انتهى فقد نقله
 المتأفة عن السكي كما تراه فهو ادلى بالعز واليه من ابن شهبة نعم يمكن ارادة ابن
 شهبة من حيث ان قول ابن شهبة وحمل الكتاب هذا ليس كلام السكي لكنه موجود
 في كلام غير ابن شهبة ممن هو متقدم عليه بل وسجد منه ابن شهبة وعبارته الاسنوي
 نبيه اذا علمت ما ذكره اي الرافي عن الفرق علت فساد تغيير المص بقوله مالك امره وان
 الامير يخرج عند عبارة الاسنوي الرافي في البحر صحيحه وذكر عبارة الجرجاني قال
 فعدل المص الى مالك فقد الاختصار وقع في الخفة الخطأ الى اخر ما قلناه الاسنوي
 وقال الاذري بعد جمع السكي هو تكلن وبالجمله فان الاعتراض على المنهاج هنا شوك
 بين شارحه ثم منهم من اجاب عنه وعبارته محمد بن قاسم في شرح المنهاج مالك امره
 في الجمله حقيقة للسيد او الزوج او محاربا لا امير وح سقط الاعتراض على المص
 بان الامير ليس مالك امر الجدي **فان قلت** ليست هذه المسئلة على الشرط من
 كل الوجوه **قلت** فلنذكر غير ما بدلهما فاقول قال في محرمات الاحرام من الخفة
 في المتن في سائر بدنه ما نصه سائر ما من السنوراي البقية صحي فيكون بمعنى
 باقي او من سائر البدن اي المحيط بها فيكون بمعنى جميع خلا فالتاكر هذا وان
 تنعم شارح فاعترض المتن بانه لم يتقدم حكم عرشي من البدن حتى يكون هذا
 حكم باقية فان الراس هنا قسم له لا بقضه انتهى كلام الخفة ومراده بشارح ابن
 القتيب في تلك المنهاج لان ابن شهبة وعبارته ابن شهبة قال الملك في التغيير بها
 ههنا نظر فانه لم يتقدم حكم شئ منه حتى يكون هذا حكم باقية فان الراس
 قسم البدن لا بقضه انتهت عبارة ابن شهبة فهذا يعني اعتراض الخفة نقله ابن
 شهبة عن ابن القتيب فيكون هو مراد الخفة بشارح **الثانية** في العفة من الخفة
 فايدتها الخطبة بالعبارة مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجمله قاله القاض
 ونظريه بشارح بما لا يصح انتهى ومراده بشارح هذا القري كما يدل على ذلك عبارة
 ابن شهبة نفسه وهي اجاب القاضي الحسين بان القابضة معرفة كونه يعظم انتهى قال
 القري وفيه نظر لانهم قالوا لا يشترط كونها عربية في وجه فخطب بعبر العربية
 بشرط ان يعلم من حضر لسانه فقيا سعة وجوب التعلل على الكل كما ذكره في الروضة
 انتهى وهو كلام عجيب فانه لا خلاف في صحة الخطبة بالعربية واجزاؤها وان لم يعرف

هذا هو مرادهم
 انتهى
 في قوله لا يشترط

السامعون العربية والظاهر ان مراد الروضة انه يجب التعلل على الكل فاذا تعلل واحد سقط
 الخرج عن الباقي كما انه شان فروض الكفاية لانه فرض على كل واحد وانتهت عبارة
 ابن شهبة بخبر فيها فكيف يصح نسبة التطير اليه وهو متعجب منه كما ترى بل ربما يقال
 ان قول الخفة عما لا يصح هو المأخوذ من ابن شهبة لا التطير فيه **الثالثة** في لباس
 من الخفة ويؤخذ من قوله الحاجة انه متى وجد مقينا عنه من دوا او لباس لم يخرج له
 لبسه اي الحرير كالنداء بالنجاسة واعتمده جمع ونزع فيه شارح بان جنس الحرير ما يقع
 لغير ذلك وكان اخف ويرد بالضرورة الى جهة الحرير لا يتأتى مثلها في النجاسة
 حتى يتركها لاجلها فعدم بالغير النداء انما هو الى اخر ما في الخفة ومراد نداء
 بشارح الامير فقد قال ابن شهبة نفسه في شرح المنهاج الكبير ما نصه
 بشارح المص وغيره الجواز يقتضي لا فرق بين ان يجد غيره مما يقى عنه من
 دوا ولباس اولا وسار فيه الكفاية الى ان شرط الجواز ان لا يجد ما يقى عنه
 اي كما في النداء بالنجاسة وقال الرمي لا يصح الحاقه باللبس **والجواب**
 بالنجاسة لان جنس الحرير ما يقع لغير ذلك فكان اخف انتهى المسئلة **الرابعة**
 في تارك الصلاة من الخفة قال شارح وكذا ما اعتقد التارك شرطية اي الصلاة
 فانه يقتل به لان تركه ترك لها ولك رده بان ترك لها عندنا لا اجماعا الى اخر
 ما في الخفة ومرادها بذلك هذا القري كما نصه على ذلك ابن شهبة نفسه
 وعبارته وقضيه كلام صاحب البحر والبيان طردما قاله ابو حامد في سائر
 الاركان والشروط قال القري هو جار في كل ركن مجمع عليه او مختلف فيه والخط
 يقتضيه وجوبه فيما يظهر انتهت عبارة ابن شهبة فالقري هو ابا حنيفة
 فهو المراد بذلك قطعا **الخامسة** في فدية الجاهل في صوم رمضان من الخفة
 ما نصه وكذا لا كفارة كما ذكره شارح لكن نظرية غيره لو شكك انوى ام لا في اجماع
 ثوبان انه نوى وان قد صومه وانما الجاهل الى اخر ما في الخفة ومرادها بشارح
 هو القري كما صرح بذلك ابن شهبة فانه من المنظرين في كلام القري وعبارته
 في شرحه الكبير على المنهاج المستمى ارشاد المحتاج الى شرح المنهاج في الامور
 التي اوردت على صاحب موجوب الكفارة المذكور في المنهاج وغيره ما نصه
 وانما اذا شكك في النهار هل نوى ليلا ولا في النهار هل نوى ليلا ولا في النهار هل نوى ليلا
 ثم تذكر انه نوى فانه يبطل صوم ولا كفارة عليه لانها تسقط بالتبوه قاله القري

على

جها

في حال

شرح

وفيه نظر انتهت عبارة ابن شهبة بحروفها وكون المراد بتأخير هو الغزى مذكور في
 كلام غير واحد بل هو في كلام ابن حجر نفسه فقد قال في الخافي اهل الاسلام باحكام
 الصيام ما نصده ولو شك في النهار هل نوى ليلا ولا نوى جامعاً تذكر انه نوى بطل
 صومه ولا كفارة لا بها سقط بالشبهة قاله الغزى قال غيره وفيه نظر انتهى لكن
 يؤيد الاول الخ وعبارة شرح الصبي لان حجر قال الغزى ويرد على الضابط ما لو شك
 نهاراً هل نوى ليلاً جامعاً ثم بان انه نوى فيبطل صومه ولا كفارة عليه للشبهة
 انتهى ونظر فيه غير واحد ولم يبينوا وجه النظر فيحمل انه الخ الى اخر ما في شرح
 العبد له فهل بقي عندك شبهة في انه لم يرد في التحفة بشارح ذلك ابن شهبة ولترى
 خمس مسائل مما عبر فيه في التحفة بشارح وتقل ذلك في غير التحفة عن غير ابن شهبة
 فيكون مراده في التحفة بشارح ذلك المنقول عنه حملاً للمطلق على المقيد **السئلة**
الاول في الجماعة من التحفة واما اعتماد بشارح القيد بالتقريب لان له حق الجوار
 وهو مدعو منه فرد وبانه مدعو من البعيد ايضاً وحق الجوار يعارضه خبر مسلم
 اعطى الناس في الصلاة اجرا بعد ان اتموا فيها فتمشى انتهى كلام التحفة ولم يتعين
 لذلك ابن شهبة ونقله ابن حجر في الامداد عن الزركشي وعبارة الامداد وقوله
 قريب ليس بعيد اذا البعيد مثله كما صرح به الاسنوي وقال ان ذكره للتمثيل
 كونه الغالب وصاحب طراز الجوار في الزركشي عليه بان القريب له حق الجوار
 وكونه مدعو منه ولا كذلك البعيد يرد الى اخر ما قاله ابن حجر مراده بشارح الزركشي
 كما هو ظاهر **السئلة الثانية** في اوائل الخ من التحفة ما نصده ثم اشتراط الافاقه
 اي من الخوف عند الخلق هو ما عناه بتمامه على انه ركن ونارح فيه بشارح بانهم انما
 سكتوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل قال حتى لو وقع وهو نائم ففيه بطلان انتهى
 ويرد بان محل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متاهلاً لا مطلقاً كما هو واضح
 فافقه ما خناه الى اخر ما في التحفة مراده بشارح هذا هو الغزى كما صرح بنقله ابن
 ابن حجر نفسه في شرح العبد وعبارة واما قول الغزى لا يشترط فيه فعل الحاج
 فلو خلق راسه وهو نائم كفي فهو ضعيف انتهت ومنها ما نقلت وفي اوائل الخ
 الايضاح لان حجر ما نصده وقوله الغزى لا يشترط في المطلق فعل فلو خلق راسه
 وهو نائم كفي فيما يظهر مردود وقول البغوي لومات الخ م قبل فعله سن لا يرد
 خلافاً لمن توهمه انتهى كلام حاشية الايضاح بحروفها ولما نقل ابن علان في شرحه
 على الايضاح قول التحفة ونارح فيه بشارح زاد فيه قوله هو الغزى ثم قال وقول

التقديم

البغوي

بعضهم

البغوي لومات الخ م قبل فعله سن لا يرد قول الغزى خلافاً لمن توهمه الخ وذكر ذلك ابن
 شهبة نقلاً عن بعضهم وعبارة قال في الكفاية وجزم به الاسنوي في الشرح والروضة
 في باب حج الصبي ما يقع فرض الاسلام اذا افاقا عند الاحرام والوقوف والطواف
 والسعي ولم يذكر الخلق وقياس كونه بسكاه اشتراط الافاقه فيه انتهى واجاب
 عن عدم اعتبار الخلق بانه لا يشترط فيه فعل الحاج فلو خلق راسه وهو نائم كفي فيما
 يظهر انتهت عبارة ابن شهبة وكذلك ابن حجر في حج الصبي من شرح العبد وعبارة قول
 بعضهم انما لم يعتبره ولانه لا يشترط ان قال فيه نظر بل الاوجه ما دل عليه كلامهما
 الخ **السئلة الثالثة** في ضعف الصلاة من التحفة في الكلام على الفتوى في شرح قول
 المنهاج ويوم من المأموم للدعاء ما نصده ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على المعتد
 وقول بشارح بشارك وان كانت دعاء للتعبير الصحيح رغم انهم من ذكرت عنده فلم يصل
 على يرد بان التامين في معنى الصلاة عليه مع انه الايق بالمأموم لانه تابع للذم
 فباسم التامين على عائته قيساً على بقية القيتوب ولا شاهد في الخبر لانه في غير
 المصلي انتهى كلام التحفة وفي شرح الارشاد الكبير لابن حجر ما نصده ومن الدعاء الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فيبقى لها على الاوجه خلافاً للشارح كالغزى ولا ينافيه خبر رغب
 ابن حجر في كونه عنده فلم يصل على لان طلب استجابة الصلاة عليه بالتامين في
 معنى الصلاة عليه انتهى كلام الامداد ومراده بالشارح الحواري بشارح الارشاد
 فمراد التحفة بشارح اما هو او الغزى وهو الاقرب **السئلة الرابعة** في مكرها
 الصلاة من التحفة عند ذكر المفاجاة وضع اليد على الفم لا حاجة ما نصده
 والاكتفاء بمن له فم في هذا وضعها لصحة الخبر به قال بشارح الظاهر
 انه يضع اليسرى لانها النخبة الاذى وفيه نظر بل الظاهر ما اطلقوه لانه لا فرق اذا
 ليس هنا اذى حسي اذا مدار فيما يفعل باليمين او اليسار عليه وجوداً وعدمادون المتعدي
 على انها ليست النخبة اذى معنوي ايضاً بل هي لرد الشيطان كما في الخبر فهو اذا رها
 على الفم لا يقرب به قاي اذى نحاه بها وفي الحديث التثاوب في الصلاة والعطاس
 والبصاق والخناط من الشيطان انتهى كلام التحفة مراده بشارح هذا ابن الملقن كما
 صرح بذلك ابن حجر نفسه في شرح العبد وفي حاشية على ايضاح المناسك الكبير
 للنووي وعبارة شرح العبد له وجئت ابن الملقن الاول جعل يده اليسرى لانها
 لدفع الاذى وفيه نظر اذا لا اذى حسي يأسر ليد وانها هي على الفم ما نفعه من دخول

المضوي

المنطقة فيه فالوجه انه لا فرق بين اليمين واليسار بل الميم اولى بذلك لانها الشرفها يكون
 الواقع بها الميم انتهى عبارة شرح العبد وجرى على انه لا فرق بين اليمين واليسار
 في شرح مختصر افضل ايضا وخالف في حاشية الايضاح فخرى على اليسار بعد ما تردد
 فيه ايضا وعبارة السنة وضع اليد على الم عند التشاوب كذا اطلقه الاصحاب وظاهر
 انه لا فرق بين اليد اليمنى واليسرى لكن بحث ابن الملقن انه باليسر وعليه بانه للتحفة
 الاذى وقد يتوقف فيه بان الاذى الذي فيه معنوي لا جسمي في العبد اتمام للاذى
 الجسمي وينبغي بناء ذلك على ان ما لا يستغنى عنه ولا يتكبر فيه هل يفعل باليمين
 او باليسار فان الركني يقول باليمين وانا اقول باليسر لعل عليه كلام الجمع في سنة
 في شرح العبد في باب الوضوء وعليه ينفع البحث السابق انتهى عبارة حاشية ابن
 حجر واعتمد اليسر الجمال الرمي في شرحه على المنهاج والايضاح مع قوله حصول
 السنة باليمين ايضا قال وحصل السنة سوى وضع ظهرها ام يطأها انتهى وقال
 القليوبى الاول يظهر اليسار انتهى **المسئلة الخامسة** في الجنائز من التحفة ويستعمل
 ان علم ان عليه حق الا فديا كما هو ظاهر وعلى هذا اجل قوله شارح ندبا وقول آخرين
 وجوب انتهى كلام التحفة ومراده بشارح هذا ابن المقرئ كما صرح بذلك ابن حجر في شرح
 الارشاد وعبارة الامداد وظاهر كلامه ندب ذلك بدليل ما بعده وهو عاصم به
 في الشرح كالقول وينبغي حمله على ما اذا لم يعلم ان عليه مقتضيا للثبوت في ندب له فيها
 والاعتناء بشاؤها اما اذا علم ان عليه مقتضيا لها فهي واجبة قويا جمعا انتهى فخرها وحسن
 هنا نظر ابن محمد الاطلق بشارح جديده ما هو اعلم من شرح المنهاج فراه شارح تالاي
 كتاب كان لان ابن المقرئ رحمه الله لا يفرق له شرعا على المنهاج وقد صرح في الامداد بانه ذلك
 في الشرح اي شرح الارشاد وعبارة الجلال الرمي في نهايته وظاهر كلام ندب ذلك بدليل ما بعده
 وهو ما صرح به ابن المقرئ في حاشية كالقول وينبغي حمله على ما اذا لم يعلم الاخر ما تقدم في كلام
 الامداد وهي عبارة الزبدي في شرح المحرر وعبارة ابن المقرئ في شرحه على ارشاده الذي سماه
 اخلاص الناس من ارشاد القادر في مسائل الحاوي واشهر بالتحفة **باب** الاستعداد
 ملوث شوبكة قال في ترجمه اي يجب لكل احد ان يستعد للموت بالثبوت الى اخر ما قاله ومنه نقلت
 ونقل الذب بعضهم عن ابيان للعراق وان قلنا هو المراد بقول التحفة بشارح ثبت ايضا ما قلناه
 من ان مرادها بشارح تالاي كتاب كان لان البيان شرع للمذهب وعبارة محمد بن قاسم في شرح
 المنهاج كما قال بعضهم ونذبا كما في ابيان انتهى ولا يبعد ارادة ابن شهبة فعلا لان ابن شهبة
 نقل المقاتل عن غيره بل ومال الى القول بالوجوب فكيف يكون هو المراد بالقول بالندب هذا خلق
 وعبارة ابن شهبة في شرحه الكبير على المنهاج وقد يقضى كلامه ان ذلك مستحب لانه معطوف على

ينبغي

مستحب

مستحب ويؤيد ذلك قوله بعد والمريض اكد وهو ما نقله ابن الملقن عن تشرح صاحب
 البيان واقعه لكن الاسنوي وغيره من الشرح قالوا ان ذلك حتم وهو واضح لان
 التوبة مما تجب منه واجبة على الفور وكذلك رد المظالم الممكن ردها انتهى
 بخلافها ومن قال بالوجوب الولي العراقي والاذري والدميري والهم العجمي
 وغيرهم وكنت جردت مسائل من التحفة مما ذكر فيها شارحا وهو مذكور في كلام
 ابن شهبة وغيره ومسائل مما هو في كلام ابن شهبة دون غيره ومسائل من غير ذلك
 واردت ان اكتب من كل خمسة مسائل لكن رابيت الامر قد طال حتى ربما افنى في اللال
 فاعرضت عن ذلك والكثيف بما كتبت مما يتحقق به الطالب مراد التحفة بشارح
 اي شارح كان لا يكتاب كان فهو كقول بعض الشرح وقد عبر بذلك في مواضع
 منها في شرح قوله المنهاج ولوزال تغير اي الما عسك وعبارة زالم ظاهر
 فلا ينافي التعليق بالشك الا في فلا اعتراض على المص في العطف المختصر لنقد
 الزوال الذي ذكرته ثم رابت بعض الشرح احاب بذلك والرافعي اول كلام
 الغزالي بذلك انتهى وهذا الجواب ذكره ابن شهبة ولكن نقله عن غيره حيث
 غير بقوله واجيب الخ في التحفة ايضا ويرغم بعض الشرح وجوبه اى
 الاجتهاد فقضى ان وجد طاهر او ظهورا يقين مستدلان كل من
 خصال المخبر يصدق انه واجب ليس في محله الخ ومراد التحفة به هنا البرزخية
 العراقي وغيره صفة الصلاة من التحفة بقوله واعتراض بعض المباحين عليه
 علم رده مما قرره فتأمل انتهى فهذا خمسة مسائل من ذلك وفي الوقوف
 يعرفه من التحفة في شرح قول المنهاج ووقت الوقوف من الزوال او بدله
 ايضا قول شارح فينبغي اعتبار مضي قدر الظهور والعصر الخطيبين للاتباع
 وكما قاله بمثله في دخول وقت الاضحية وقد بسط رده مع الفرق في الشرح
 الارشاد وفرق بعضهم بما فيه نظر ظاهر للتأمل وان قال انه فرق قد سبق واستدل
 بقاعدة اصولية اذ هي لا يشهد له بل عليه واحسن ان الترتيب في الخ ما في التحفة
 ويساق فيما يستقله عن ابن شهبة تلك القاعدة الاصولية وقال السيد المصري
 في رد ابن حجر ما نصه هو اولى بالرد فتأمل ان كنت من اهله ونقله الى الجلال في
 شرحه على الايضاح عن السيد واقعه فراد التحفة بشارح هذا ابن الملقن كما صرح
 بذلك ابن شهبة نفسه وهذه عبارة ابن شهبة وفي وجه انه يشترط كونه
 بعد مضي مكان صلاة الظهر قال ابن الملقن وينبغي اعتبار مضي الظهر العصر

المراد من قوله في وقت الوقوف من الزوال او بدله
 ان المراد من الزوال هو ما في قوله في وقت الوقوف من الزوال او بدله
 من الوقوف

جما واما كان الخطيبين لا يتابع كما قالوا مثله في دخوله وقت الاضحية وهذا هو الحق
ان شاء الله تعالى انتهى قال الاذري بعد نقله عن بشارع كيق يكون هذا هو الحق وقد
نقل ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما الاجماع على اعتبار الزوال لا غير بل جازا احد
قبله انتهى وقال غيره وانما لم يعتبر مضي قدر الصلاة والخطيبين لان العادة
اذا غلقت بوقت فلا يكون الا بعد الطرقي وانما قدم صلى الله عليه وسلم الصلاة
على الوقوف مراعاة لفصله اول الوقت لئلا يشغل عنها بالوقوف والجواب عن الاضحية
فيكونوا اعتبر فيها مقدار الركعتين والخطيبين وكون العباد فيها تغلقت بوقت غير مذكور
الطرفين ان قوله صلى الله عليه وسلم في الاضحية من صلى صلاة وتسكك تسكنا فقد اصاب
السكك لم يعارضه عموم وقوله صلى الله عليه وسلم في صلاة تسكك عارض بقوله بعد الزوال
عموم قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة يعني الصبح يوم النحر والى عزاء في ذلك
ليلا ونهارا فقد تم حجه وفضى نفسه فاذا علمنا دخول الوقت بالزوال كان فيه تقيل للخصيص
واذا علمنا بفعل الصلاة كان فيه تكثير للخصيص وتقليل الجواز اول ما تقر في علم الاصول
وهو فرق دفين قلنا ما انتهى ما نقله ابن شهاب وهو قاطع للتراجع من اصله اما اولها فان
قول الخليفة بشارع قد سبقه الى التعبير به الاذري في خصوص هذا الموضوع وتبعه ابن حجر
والاذري قبل ابن شهاب عدة طويلة وهو من يستمد منه ابن شهاب كما صرح به ابن شهاب
نفسه في خطبة شرحه على المنهاج فيكون صحيح ان يكون مراد ابن حجر بشارع ابن شهاب
واما ثانيا فهذا ابن شهاب قد صرح بان الاذري قد عثر في ذلك بشارع فيلزم ان يتقدم كلام ذلك
الشارح على نقل الاذري المذكور كما هو واضح والاذري كثيرا ما يعثر في شرح المنهاج بشارع
كما يعلم من سير كلامه واما ثالثا فقد نقل ابن شهاب ذلك عن ابن الملق كما علمته ونقله عن ابن
الاذري وغيره عليه واقر ذلك بنقله ابن شهاب يقتضي ان يكون الاذري متأخرا عن ابن الملق
واضحه عكسه فليراجع ذلك فان ثبت تاخير الاذري فذاك والا فاما ان العزو في كلام ابن شهاب
لان الملق من تخرق الشارح او ان ابن الملق تبع في ذلك من اراده الاذري بقوله بشارع فثبت
له وبهذا هذا الاخير كلام ابن حجر في حاشية الايضاح فانه قال فيها في محبت الوقوف
بعرفة ما نصه مما يحته جمع متأخرون من اشتراط مضي قدر الخطيبين وصلا في الظهور والقصر
جما قاضا على الاضحية فهو وجه الخ فيقله كما قرى عن جمع فلا مانع من كون بعضهم قبل
الاذري فخره والله اعلم وقد قال ابن حجر في القدوة من الحققة اننا كلام له وجبا قرره في
بقوله خايل فيه باب ناذ الدائم عليه بقا بلته بقوله الا في ما وجد ان دفع اعترافه بان
الناقد ليس خايل فربما بشارع قد ذكر ذلك ايضا اخذ من اشارة الشارح اليه انتهى
كلام الحققة ومراد الخليفة بشارع معروفا بالالف واللام هو الجلال المحلى حيث وقع وفي
البيان من الحققة ورطوبة الفرج ليست ينبغي من الحيوان الطاهر وقول الشارح
من الاذري ليس لاخراجها من غير بل لبيان الخ قال ابن القيم في حاشية الحققة قوله

ظن

قول

قول الشارح يريد به الجلال المحلى انتهى وكذلك الشارح المحقق وهو مراد النهاية للام
وشرح الجرح الزبدي وغيره قال العلامة الشيخ ابو الحسن النكري في حاشيته على المحلى ما يفهم
ولقد اشتهر بولف هذا الكتاب بالشارح المحقق انتهى ما اردت نقله منه نعم مراد ابن
حجر بالشارح في الارشاد الشمس الجوزي كما بينه عليه في خطبته واما المحقق انتهى
متاخر في الحققة فالجمل كما يقتضي به السير الصحيح واذا كان هو المراد فهو متأخر عن
ابن شهاب فان كان زعمهما متقاربا واذا كان المحلى متأخرا فليق باخذ ابن شهاب المتقد
من اشارة المحلى المتأخر فالصواب العكس فهذه من جملة ما يصرح به ليريد في الحققة
بشارع ابن شهاب وايضا فان شهاب من جملة المعترضين على المنهاج والذي في الحققة
انه راي بشارع اذ كر الخواص قال ابن شهاب وقوله حال باب نافذ معترض فان
الناقد ليس خايل واصوابه كما في الجرح فان لم يكن بين البنانيين خايل او كان بينهما
باب نافذ انتهى وقد عترض المنهاج جماعات من شارحه المتقد من على ابن شهاب
فجوابه لغيره وعارة الزركشي في شرح المنهاج المسمى بالديباج وقول المنهاج حال شهاب
لان الناقد ليس خايل انتهى ومنها نقلت ومن اعترضه الاذري والاسنوي والاسنوي
وغيرهم وقد شرح الرملي في نهايته كلام المنهاج بما شرحه به المحلى وقال بعده كما قاله
الشارح رد المن اعترض الخ وفي شرح الجرح الزبدي وقد اجاب الشارح بقوله في
حال ما فيه باب نافذ اي جدار فيه باب نافذ فهو من دلالة الاقتضاب ان يتوقف صدق
الكلام او صحته على اضمار راي نقدر كما في قوله تعالى صلى الله عليه وسلم لم رقع عن امي الخطا
والنسيان اي الموازنة بهما للتوفيق صدقة على ذلك اي تقدير الموازنة لوقوعه من الاول
وكما في قوله تعالى واسأل القرية اي اسألها اذ القرية وهي الابنية المجتمعة لا يصح
سؤالها عقلا الكلام متوقفة على تقدير اهلهما انتهى كلام نور الدين الزبدي وقد
في شرح المنهاج المحمد بن قاسم كان ابن قاسم المذكور متأخرا عن المحلى فلا يعد الذي
سماه بمصباح المحتاج الى ما في المنهاج ما يقرب من كلام المحلى فانه قال او حال
فيه باب نافذ انتهى فان كان ابن قاسم المذكور متأخرا عن المحلى فلا يعد ان يكون
هو مراد الخليفة بشارع وفي المعنى الخطيب الشربيني او حال ما فيه باب شر قال فان
قبل قوله حال باب نافذ معترض فان الناقد ليس خايل واصوابه كما في الجرح فان
يكن بين البنانيين خايل او كان بينهما باب نافذ جيب بان مراده ما قد رتبنا للشارح ولكن
حول غير ما عبر به الجرح لكان اول انتهى فهو مراد الخليفة نصحه بانه قال تعالى الشارح
ولست شعري ما يقول القائل بان مراد الخليفة بشارع وفي المعنى الخطيب الشربيني
ابن شهاب في محبت بسط الفافين في الغيبة في شرح قول المنهاج فليكن الاصح وجوبه
ما نصه فان جريان ذلك في كل وعلق ما نصه ضبطه بشارع بفتح اللام وشارح سكونها

نصحة

الشارح

فعل الاول الخ وفي مثل قوله التخفة في سجد السهو في شرح قول المنهاج قلته الاصح وجوبه ما نصه فان جريان ذلك في كل منهما الذي زعمه شارح مشكل الى ان قال شارح رايته شارحا استشكل ذلك الخ هذا الاول ابن شهابه او الثاني اوها وراجع قاعدة ان الكثرة اذا اعيدت كان الثاني غير الاول وانهم فان الاول زعم والثاني مستشكل لذلك الزعم وفي الاستسقام التخفة ما نصه وجعل شارح من ذلك الحاجة الى طلوع صفة الشمس الخ قال ابن القيم في حاشيته على التخفة ليس هو ابن شهابه ويؤيده الخ لانه في كلام ابن شهابه وكان ابن القيم يقرر في ذهنه ما اشتهر من ان مراد التخفة بشارح ابن شهابه حتى احوجه الامر الى قوله ليس هو ابن شهابه والا فلا حاجة لذلك وفي شروط الصلاة من المنهاج فليزله او يستره بوسطه قال في التخفة يجوز في ذلك وفي الصم اتباعا لعينه والفتح للتخفة وقيل والكسر قضية كلام الجار يردى كان الحاجب استوفى الاولين وقول شارح ان الفتح اوضح لعله لان نظره لا يشار الى اخفاه اكثر من نظره الى الاتباع لانها نسب بالعضاحة والصق بالبالغة انتهى قال ابن القيم في حاشيته على التخفة قوله وقول شارح الفتح اوضح لعله يريد الجلال المحلى لكن عارضة بعض الراوي فتح الدال في الاحسن انتهى ما نقله ابن القيم فان صح انه المراد فلا ينافي ما قدمته من ان التخفة والنهاية وشرح المرو وغيرهم حيث ذكره الشارح يريدون به الجلال المحلى اذ لا مانع من ان يذكر الجلال المحلى بغير ذلك التعبير وقد ذكر في الاستسقام من التخفة ما نصه اما القاير فانهم مع اعتماد اليسر تجسسا اعتمادا والا اعتمادها وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاول وبعضهم الثاني انتهى فان مراده بالعرض الثاني هو الجلال المحلى كما ذكره واحد من المتأخرين وعبارته النهاية للجمال الرملي ولو بالقيام فخرج بينهما واعتمدها كما قاله الشارح خلافا لما ذهب اليه جري على القالب انتهى وعبارته شرح التنبية للخطيب الشريفي فان قضى حاجة قياما فخرج بين رجلية واعتمدها للابا يصيبه شيء من النجاسة وهذا ما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج واسلمها وصرح به الجلال المحلى وخالف بعض المتأخرين وقال بغيره يساره ولو قاما وهو ظاهر عبارة الشيخ ايضا والاول اوجه انتهى ومروءة بعض المتأخرين شيخه شيخ الاسلام فقد جرى على ذلك في شرح المنهج وقد رايته في التخفة التعبير بشارح بالشكر مع الاعتراض عليه في شيء ذكره المحلى ولا حاجة لنا الى الاطالة بذلك وفي الجنايز من التخفة قال شارح والاولى ان لا يكون اي الكافيل الموت بحضرة المحضر انتهى قال ابن القيم في حاشية التخفة قوله قال شارح الخ في المفى عند قول المتن ويجوز ان يكون عليه قبل الموت ما نصه بالا جماع لكن الاولى تركه

ن

بضم

غير

بالشكر

محضه

محضه المحضر انتهى فلهذا اراده بقوله قال شارح انتهى كلام ابن القيم وفي الرهن من التخفة الغري شارح الخ قال ابن قاسم في حاشيته قوله الغري شارح هو الذي رآته الخروفيه وفي اللقيط من التخفة انما كلام فيها ما نصه التعبير بدم هنا وفيما مر هو ما وقع في كلام شارح والظاهر انه مثال وعن جد شارح التعبير بانه لو وجد يريه فسلم الخ وعبارته المعنى للخطيب ولو وجد للقيط يريه فسلم حكاه شارح التعبير عن جده الخ وهو مراد التخفة بجد شارح كما لا يخفى وقد عبر في مواضع من التخفة بشارح بلفظ جمع شارح كما في العدد في بحث الاحاد في شرح قول المنهاج ولها احاد على غير زوج ما نصه من قريب وسيد وكذا اجنبى حيث لا ريب فيما يظهر من رايته شارح يخالفوا فيه وما فصلته اوجه كما لا يخفى انتهى وعبر في بعض المواضع بالتشبيه بقوله قيل فصل اما ان الكفار وعكس ذلك شارحان والاشهر بل المعروف ما قرأناه انتهى ولا حاجة الى الغرض لذلك وبالمجمله اذا تتبعته ما في التخفة من لفظ شارح وجد ما نقرض لذكره ابن شهابه من ذلك قليل بالنسبة لما لم يتعرض له ثم اكرر ذلك القليل موجود في كلام من تقدم ابن شهابه من يسمونه ابن شهابه من غيره البعض منه صحيح فيه ابن شهابه بالقرى من تقدمه والبعض منه يعلم بتبع كلامه انما اخلص لابن شهابه من ذلك الاقل من القليل قلته لذلك والداعى ومن ذلك ما اشتهر انه اذا قرأ في التخفة بعضهم في محله قال بعضهم يريد به الشهاب احمد الرملي والدي جمال الرملي صاحب النهاية ورايت في كلام بعضهم ان ذلك علم من تتبع كلام التخفة وليس كذلك فسر كلام التخفة يقتضى ان مرادها ببعضهم بعض العلماء كما بان من كان شارحاه او غير شارح فهو اعم من قوله شارح قال شارح واذا نقرض ذلك ففي باب الفصل من التخفة ما نصه واما لو يجب ان الفصل يخرج بعض الولد على ما بحثه بعضهم لانه لا يتحقق خروج منها الا خروج كله ولو علل بانتفاء اسم الولادة كان اظهر اذا كان ذلك عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من ميبها انتهى كلام التخفة وليس مراده به بعضهم هذا الشهاب الرملي لان الشهاب احمد الرملي وان ذكر الحكم كذلك لكنه لم يعلم بما نقله في التخفة وكذلك ولده في النهاية تغل الحكم عن افتاء والده ولم يعلم بذلك بل قال عنه وقد يستفاد من قوله ولادة انتهى فاشار الى التعليل بما ذكره ابن في التخفة بقوله ولو علل الخ ورايت في حاشية التخفة لابن القيم بخطه على قولها على ما بحثه بعضهم ما نصه هو الاسنوى حيث قال هذه العلة تتبع خروج بعض الولد انتهى وفي النجاسة من التخفة ما نصه واقتى بعضهم في مصحف نجس بغيره

1

بوجوب غسله وان ادى الى تلفه ولو كان للثمن ويتعين فرضه على ما فيه فيما اذا مسئلة الخامسة
 شيئا من الغزاة بخلاف ما اذا كان مسئلة السادسة اخلد او الخواشي انتهى ما في التحفة وليس مرادها
 ببعضهم الشهاب الرمي اما اوله فليس ذلك في فتاويه واما ثانيا فقد ذكر ابن حجر نفسه
 في فتاويه ان المفتي بذلك من اهل اليمن وعبارة فتاويه مسئلة رجه الله عن مصحف
 ليعلم او موقوف بال عليه كلب مثلا ولم يمكن نظيره الا بالزالة خروف كتابته وبطلان
 ما كتبه فهل يجب على الولي والناظر التطهير المودي الى ذلك او لا فاجاب بقوله الذي
 ملك اليه الوجوب ثم رأت غير واحد من اهل اليمن افتى به اخذ بعموم قاعدة انت
 درنا المفسر مقدم على جلب المصالح وقياسا على زالة نجاسة بدن الشهيد وان
 اوى الى ازالة دمها وقول لا يحتاج كذلك بل لا صحاب في النجاسة المعلقة كلام مسئلة السابعة
 بع مسائلنا وقد صرح النووي بان المسئلة اذا دخلت تحت عموم للاصحا كانت تنفرد
 الكلام الشامل لمسلتنا فهو قولهم يجب الترتيب وان ادى لافساد حق التوب واذ هاب
 نحو ما لبته الى اخر ما اطال به ابن حجر في فتاويه واد كان المفتي بذلك جمع من اهل اليمن فلا
 يدخل في ذلك الشهاب الرمي لانه من اهل مصر لا اليمن واما ثالثا فلان الجبال الرمي عن في
 نهايته مثل عبارة التحفة حرفا جرح ولم يورد ذلك لوالده مع انه من قاعدة تنفرد
 فيما افتى به والده وقاله عز ذلك اليه فيقول فيه كما افتى به الورد او كما افاده الورد
 ونحو ذلك فكيف خالف قاعدة هنا وغير عن والده ببعضهم فتنبه له مسئلة السابعة
 كالتحفة ببعضهم هذا هو ابو العباس الطبري والي اليمن وبعض معاصريه في فتاويه
 مانفقه مسئلة اذا طر على مصحف لثمن نجاسة مغلظة من كلبه او خنزيره وتعد تطهيره
 الا بعموما فيه ما اذا يفعل به فليأثم بتركه متحسبا او يجب عليه ان يغسله وان ادى الى
 ابطال حقه والانتفاع به او كان ذلك موقفا وكان غسله يتلفه ويبطل عرض الوقت
 بالانتفاع به مع بقائه الموقوف عليهم افتوا اثابك الله فاجاب بما صورته هذه
 المسئلة ليس لها غرض في كلام الاصحاب لكي حكمها يؤخذ من القاعدة المعروفة ان
 دفع المقام مقدم على جلب المصالح فقتضاها الغسل ولو ادى الى ذهاب الانتفاع
 وقد بينا في ذلك بما لو كان على بدن الشهيد نجاسة فانها تزل وان ادى الى
 ازالة النجاسة حواله وهو دم الشهادة بخلاف المسئلة المستشهد بها عارض حق الادمي وهو
 الفصل ادى الى تقديم حق الله على حق الادمي فلا يخفى قد نفوذ تقديم حق الله
 في بعض الصور وان كان الغالب تقديم حق الادمي في الحياة وقد رأت ما ذكرته من
 الفصل لبعض المتأخرين من العصرين فقال يغسل وان ادى الى ازالة النجاسة

والله اعلم فهو المراد هنا بعضهم بلا شك وفلاذ القلبي التحفة لو خرج الوقت
 اي لو تراجعه له قضاء قبل العشاء على ما رجه بعضهم قصر للتعبد على الوقت
 وهو كما ليحكم بل هي موجودة خارجة ايضا اذا القضا بحكي الادا فالوجه انه
 لا يجوز تقديم شيء من ذلك على الفرض في القضا كما لا اذا رأت ابن حجر رجع
 هذا ايضا انتهى كلام التحفة بخروجه وليس مراده بعضهم هذا الشهاب
 الرمي لان الشهاب الرمي اعتمد ما اعتمد ابن حجر في التحفة في حاشية التحفة
 لان اليمين قوله فالوجه الخ كذلك الشهاب الرمي في تغل عنه ولده في النهاية
 فقال ولو خرج وقتها واد فقله قضا قبل فعلها كما تمتعنا كما افتى به والوجه
 لان القضا بحكي الادا وقدرته ابن حجر نفسه في الامداد على ان ذلك البعض
 فهو الشمس الجوزي وعبارته ولو فاته العشاء فالوجه كما رجه بعض مختصي الروضة
 خلافا للشارح انه ليس له قضاؤها اعني الوتر والراوي فلها اذا الاصل في القضا انه
 بحكي الادا ودعوى قضوي التعبد على الوقت تحتاج لدليل انتهى بخروجه وانه مراده
 بالشارح الجوزي شارح الارشاد ومراده ببعض مختصي الروضة الحافظ السبكي
 كما رأت في مختصر الروضة له خطها وعبارته من زيادته على الروضة قلت ولو فاته
 العشاء فقول فقها الوتر قبلها وجهان في الجواهر ارجحهما عندي لا كفاية القضا بعدة
 والله اعلم انتهى وفي سحرة السهوي التحفة مانفقه ومجمله اي محل عدم فوات سحرة
 السهوي السلام ساهبا ويربط الفصل حيث لم يطر ما منع بعد السلام والاحرم كان
 خرج وقت الجمعة الى ان قال قال جمع متأخرون او ضاق الوقت وعلوه باخراجه
 بعضها عن وقتها فيه نظر لان الموافق لما رقي المراته ان شرح وقد بقي من الوقت
 ما يسفها لم يحرم عليه ذلك الى ان قال في التحفة ثم رأت بعضهم صرح بذلك فقال
 نعم ان هذا الخراج بعض الصلاة عن وقتها فحرم غير صحيح لجواز مدحها انتهى
 وكذا ان يقول الى اخر ما اطال به في التحفة وليس مرادها بعضهم هذا الشهاب
 الرمي لانه لمن الجمع المتقدم ذكرهم لامن المنظرين في كلام الجمع وعبارته في
 شرح نظير الزيد يحرم العود اليه ان ضاق الوقت لاخرجه بعض الصلاة عن
 وقتها ذكره البقوي في فتاويه في الجمع والقلص انتهى ومن ذلك ما في
 صفة الصلاة من التحفة من قولها قال بعضهم وليس المراد به اي بالقبول
 هناك في النازلة مرة في الصلح لانه لم يجرى ببرد في النازلة وانما الوارد
 الدعاء برفقها فهو المراد هنا حال ولا يجمع بينه وبين الدعاء برفقها لئلا يطر

الله تعالى

الاعتدال وهو مبطل انتهى وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل هو مخرج اذا المعركة
 اذا اعتدلت بلفظها كانت عن الاولى غالباً وقوله وهو مبطل خلاف القول
 الخ ولم أر هذا في كلام الشهاب الرملي ولا ابنه ولا غيره ممن يقل عن الشهاب
 الرملي فليس هو المراد ببعضهم هنا وقد ذكر شيئاً من ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه
 قول المأثورين في فضل الطاعون وقد نقل ابن حجر نفسه شيئاً من ذلك عن السيوطي
 فقد رايت في فتاوى ابن حجر الفقيه ما نصه **سئل** رضى الله عنه عن قنوته صلى الله
 عليه وسلم شهر يدعو على أعدائه هل كان بعد الاثنان بالقنوت اللهم الخ **فاجاب**
 بقوله قال الحافظ الجلال السيوطي افاق في شئ من الاحاديث على انه صلى الله عليه وسلم
 جمع بين قنوتين بل ظاهر الاحاديث انه اقتصر قنوته على الدعاء عليهم انتهى ما نقله
 ابن حجر في فتاويه ورايت في شرح المنهاج للعلامة محمد بن قاسم ما نصه وسكتوا
 عن لفظ قنوت النازلة وهو يشعروا به كلفظ قنوت الصبح وقال شيخنا في كتابه بطل
 الماعون الذي يظهر انهم وكلوا الامر الى المصلي فيدعو في كل نازلة بما يناسبها
 انتهى ما رايت في شرح المنهاج لابن قاسم وعبارك بذلك الماعون للحافظ
 ابن حجر **فرفع** لم افاق في شئ من كتب الفقهاء على تعيين ما يدعوه في القنوت في النازل
 والذي يظهر انهم وكلوا ذلك الى فهم السامع وان يدعوا في كل نازلة بما يناسبها وكذا
 الرزكشي ان بعض السلف كان يدعوا الى آخر ما نقله في بطل الماعون ورايت في
 بسط الانوار للاشموخي ما نصه سكتوا عن لفظ قنوت النازلة والذي يظهر
 انهم وكلوا الامر في ذلك الى المصلي فيدعو في كل نازلة بما يناسبها انتهى ما اردت
 نقله من بسط الانوار فان لم يكن مراده ببعضهم الحافظ ابن حجر ولا السيوطي فيكون
 مراده به الاشموخي لكن يرجح السيوطي نقله لذلك في فتاويه عنه ويرجح
 كونه اراد غير هؤلاء ان عبارة الخفة غير عبارتهم فهو حسن مسائل
 مما لا يصح فيها ارادة الشهاب الرملي واذا انتفعت كلام الخفة وكلام الشهاب الرملي
 اكثر مما عرفت في الخفة ببعضهم لم يتعرض لذكره الشهاب الرملي راساً فيكون
 هو المراد وكثير من المواضع التي تعرض لذكرها الشهاب الرملي فقد تعرض لذكرها
 من هو متقدم عليه فالغرض المتقدم عليه اولى من العزله لانه ناقلة عن من
 تقدمه وان لم يقص بالثقل وقد يعبر في الخفة ببعضهم وبذلك يغير الشهاب
 الرملي كما وقع في صفة الصلاة من الخفة حيث قال لحن بعضهم المصلي على
 الجنابة ينظر اليها وكأنه اخذ من كلام الماوردي هذا وقد علمت صنعته فينظر

بيان
 نازلة

محل

محل سجوده لو سجد انتهى ما في الخفة وليس مرادها ببعضهم الشهاب الرملي لان الشهاب
 الرملي عبر في شرح نظر الرزكشي بقوله قال بعضهم وبتنقي ان ينظر في صلاة الجنابة
 الى الميت انتهى فتأمل هل يمكن ان يقول الشهاب الرملي عن نفسه قال بعضهم هذا
 بعيد وعبارة ولده في النهاية واستثنى بعضهم ايضاً ما لو صلى على جريح فظهر
 الى ظهره اولى من نظره لمواضع سجوده وما لو صلى على جنازة فانه ينظر الى الميت
 ولعله ما اخذ من كلام الماوردي القليل بانه لو صلى في الكعبة نظر الىها انتهت
 ولو كان ذلك البعض والده لا فصيح به كما هو قاعده وعبارة شرح التبيين للخطيب
 الشيريني والا في صلاة الجنابة فليتنظر الى الميت كما قاله بعضهم انتهت ولو كان ذلك
 البعض بقول الشهاب الرملي لقال كما قاله شيخنا كما هو قاعده وليت شعري ما يقول
 القليل بان مراد الخفة بعضهم الشهاب الرملي اذا عطف في الخفة بعضهم على
 بغض فان قال المراد من الجريح الشهاب الرملي قلنا له العطف يقتضي المغايرة كما هو
 مخرج به وقد رايت في صلاة التطوع من مهمات الاستسقاء ما نصه ان العزلة قد
 صرح بالمغايرة اي بين الوتر والنفل في كتاب النكاح من الوسيط فقال ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اختص بواجباته الفريضة والاضحية والوتر والنفل انتهى ما اردت نقله
 منه **فجعل** كما عطف عليه صرحاً في المغايرة وفي الطلاق من الخفة في فصل قد
 الطلاق بنية العدة في شرح قوله المنهاج او يضيق طلقه وثلاث طلقه ان العطف
 للمغايرة وكذا غير ذلك وان قال اراد ببعض ذلك غير الشهاب الرملي قلنا لربهم
 لك دعواك انه حيث عبر بعضهم بربوبية الشهاب الرملي والعطف المذكور قد وقع
 في مواضع كثيرة من الخفة فمن ذلك قولها في النجاسة واستفيد من المتن ان
 الارض اذا لم يتسرب ما تنجست به لا بد من ازالة عينه قبل صب الماء القليل عليه
 كما لو كان في انا وهو العتد ومرفي شرح قوله فان كثر ما يراى طهور الخ ما يؤيده
 واقتاب بعضهم خلاف ذلك توهم من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان
 صبت الماء على عين بول يطهر اذا لم يزد به وزن الغسالة محل كما اشار اليه القند
 على اثار العين دون جرمها وقول الماوردي اذا صب الخ وفي صفة الصلاة من الخفة
 ان كلام رايت بعضهم بحث الاول واخذه من قولهم ان الايمان بالختم في حال الركوع
 اي صورة مناف للمرض لا للنفل فاذا اجاز حرمه في الركوع وعزلة كذلك كما سبق
 تفهيمه بما ذكرته وبعضهم افاق في قاعده يخفى عن العقود بحيث لا يسمى قاعداً
 انه يصح وبزيد الخنا للركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو مخرج فيما قدت به ماس

بني

بيان
 كاشف

ان قال في التحفة وبعضهم يجوز لمريد سجدة التلاوة في النفل فارة الفاعلة في
هو به الى وصوله السجدة انتهى كلام التحفة وفي صلاة النفل من التحفة وبحث
بعضهم فوجد ستة الرضوخ بالامراض الى ان قال وبعضهم بالحدث وبعضهم
بطول الفصل عرفا وهذا الوجه الى اخر ما في التحفة وفي نهاية الجلال الرملي
وهل بقوت سنة الرضوخ بالاعراض عنها كما بحثه بعضهم الى ان قال او بالحدث
كما جرى عليه بعضهم او بقول الفصل عرفا احتمالات او جهات انتهى الى اخر ما
قاله وعبارة نور الدين الري في شرح المحرر كعبارة نهاية الجلال الرملي وفي
فصل فيما تترك به الجمعة من التحفة اثنا عشر كلاما فيها قال بعضهم وعليه لو
احرم خلق الثالث عند قيامه لثانية آخر وخلق الثالث آخر وهكذا حصل
لجمعه لكل واحد من بعضهم او ليكن بان الذي اقتضاه كلامه للشيخ وشرح به
غيرها الخ وفي فضل في انواع هذا التعليق بالجل والولادة والحيض وغيرها ما
نصه **ف** علو الصلوة بصفة الخ ما قاله فيه وذكر فيه قوله كما اقر بعضهم
ثم قال ويوافق ذلك اقتباسهم ثم قال وخالف في ذلك بعضهم ثم قال
والواقع هو الذي عليه اكثر من وبه يعلم صحة الافتاء الاول والثاني والثالث
مبنى على ما عليه الاقول الى اخر ما اطلت فيه في التحفة فجزء من مواضع ما
عطين فيها بعضهم على بعضهم وفي النذر من التحفة اختلف شيخنا في نذر
مقتضى ما لا يفسد من يوم ما دام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح ثم
قال وقال بعضهم يصح يرجع بينهما ثم مراده بالعرض الثاني انتهى الرملي والاول
ان غير الحق فلنقتصر على ذلك وفي فصل الاقراض من التحفة ما نصه ووقع لبعضهم
الخ قال ابن قاسم في حاشيتها ما نصه هو الشيخ الخطيب انتهى كلام ابن قاسم ومنه
نقلت وقد بينا على ان اكثر المواضع التي ذكر فيها في التحفة بعضهم لم يتعرض
لذكرها انتهى الرملي فيما وقفت عليه من كنهه فلا نقل في الجواب ان قاعة اراده
الشيخ الاسلام زكريا في شرح نهجه يريد في كثير من المواضع ببعضهم الجلال المحل كما
يقضي به السير كنهه ليس بكنى ايضا والله اعلم **ومن ذلك** ما نقله شيخنا الشيخ
محمد بن طاهر بن الملا ابن ابي الكوازي عن شيخنا الشيخ محمد سعيد سنبل ولفظه
اخبرنا الشيخ سعيد سنبل المكي عن شيخه الشيخ عبد المصطفى عن شيخه الشوبري
ان اصطلاح الشيخ بن حجر في التحفة انه اذا قال كما في بعضها هو المعتمد عنده

كثير

هكذا
ولعله ابو طاهر

وان استدركه بعدها لكن اوضح بعد ذلك ما يقابل ما يعرفها وان ما اشهر من ان المعتمد
ما بعد كنه في كلامه انما هو فيما اذا لم يستقم كما مثاله في اسباب الحدث وفي
حل المصطفى مع الامتعة حيث قال فهل ياتي فيه ذلك التفصيل كما مثله كلامهم ثم
ذكر ما يشير الى ترجيح المقابل بقوله فان قلت قلت وما يؤيد انه المعتمد ان الشيخ
ابن قاسم عند قول الشارح هنا فهل ياتي ذلك التفصيل قال وفيه نظر ويحتمل
الشيخ هو مطلقا الخ فلو لا انه راجح عنده لما توجه قوله وفيه نظر والله اعلم ثم
اذا قال بعده والمعتمد فهو المعتمد ونظيره في باب الجماعة قيل فضل المتابعة
حيث قال كما لو خلق للتشهد الاول كما اقر به القفال ثم قال والمعتمد فراجع
انتهى ورايت نقلا عن تقرير شيخنا المرحوم الشيخ سعيد سنبل المكي اذا قال الشيخ
ابن حجر في تحفة كما اقتضاه كلامهم او اطلوا قريه او خذ ذلك فالمعتمد ذلك الاقتصار
ثم قال الشيخ سعيد ولو قال كني المعتمد كذا والوجه كذا فهو المعتمد ولو كان بعد
كما انتهى اقول منه ما وقع في النذر منها في شرح قول المنهاج ونذر تبران حدث
تقدم الخ ما نصه يقتضي سجودا بشرك كما يرشد اليه تغييرهم بالحدث ثم قال هذا
ما نقله الامام عن والده وطائفة من الاصحاب لكنه رجع قول القاضي انه لا
يتقيدان بذلك ويوافق ضبط الصيغ لذلك بكل ما يجوز ان من غير كراهة
ان يدعي الله تعالى وهذا هو الوجه ومن ثمة اعتمدت ان الرفعة وغيره وبه
صرح القفال الخ قال شيخنا الشيخ سعيد ومثل ذلك لو وقع الاستدراك بغير
الوجه والمعتمد ولا يكتفى قبله كما اذا كان قبله كما فاقيل كما هو المعتمد ولا عبر
بالاستدراك بعد كما انتهى فدرائت نقلا عن غير شيخنا كلاما في ذلك منه ما رايته
نقلا عن تقرير العلامة الشيباني في درسه وهو ان ما يعرف كني في التحفة هو المعتمد
كان قبلها كما اوجبه ورايت بخط ابن القيم في حاشيته على التحفة في الجنب منها قيل
فضل المستحاضة اثنا عشر كلاما له ما نصه وقد سمعت من مشايخنا الاجلاء انهم يتبعوا
كلام الشارح فوجدوا ان المعتمد عنده بعد كني اذا لم ينص على خلافه انه المعتمد
انتهى ورايت نقلا عما تلقاه الشيخ ادريس ابن احمد المكي عن السيد محمد الشيرازي
والشيخ علي العصامي عن الشيخ عبد العزيز الزمزمي عن والده الشيخ محمد
الزمزمي عن جده الشيخ عبد العزيز الزمزمي عن الشيخ ابن حجر ان ما قبل كني كان
تقييد المسئلة بلفظ كما قال فيما قبل كني هو المعتمد وان لم يكن بلفظ كما فاقيل
لكن هو المعتمد انتهى وهذا يؤيد ما تقدم في كلام شيخنا الشيخ سعيد سنبل وهو
كما تراه متفق لا عن الشيخ ابن حجر نفسه ومع ذلك هو غير صالح في عن

الاشكال كما يعلم من تتبع كلام التحفة فانا نجد في كلامها ما يعبر على اطلاق ذلك اما المتقول
 عن ان جرحنا نجد في التحفة ما يصرح باعتماد خلاف ما قيل كما واما ما نقله شيخنا فانا نجد في كلام
 التحفة ما يترفق فيه في اعتماد ما قيل كما مع انه لم يذكر فيما يدرها انه المعتمد ولانه الاوجه
 واما ما نقله عن تقرير الشيشي في درسه فانا نجد في كلام التحفة ما يصرح او يلوح باعتماد
 ما قيل لكن وها انا اذكر لك مواضع من التحفة في ذلك اما ما نقل عن تقرير الشيشي
 ففي صلاة الخوف من التحفة ظاهر كلامهم ان لهم فعلها اي الصلاة بشدة الخوف
 كلك اول الوقت ونظيره ما مر في صلاة فاقد الطهورين وخوفه كمن صرح ابن
 الرفعة باشتراط ضيقه ونظيره الاذرع عن بعض شرح المختصر واعتمده وهو غير
 وزاد عن الاذرع ان ذلك مراد به وفيه ما فيه للتوسعة لهم في امور كثيرة مع غلبة
 كون الفارغ منها سبباً لاضاعة الصلاة باخراجها عن وقتها لكثرة اشتغالهم بما يقع
 عسير فتم بالآخر الوقت حتى يؤخروا الله فالوجه ما اطلقوه انتهت عبارة التحفة وفي
 العصب من التحفة في شرح قول المنهاج في بيان المثل كما انصه غير مستحسن بنا ما المصنف
 بها فيقوم على ما في المطلب لاختلاف درجات حوجه والخوف الاذرع الاذهان اذا دخلت
 النار اي لغز الغيب لكن خالوه في الكفاية حيث جوز بيع بعضه ببعض الاول اوجه
 انتهى كلام التحفة وقدر سبقه الى اعتماد شيخ الاسلام زكريا واعتمده ما في الكفاية كرس
 الحق والنهاية وفي الغرض من التحفة في شرح قول المنهاج فان منعه الشرع بقولها
 فلا يفسد في الاصل ما نصه وان سكت عن البيع فقصيه كلام الروضة واصلاح الحرم
 بالفساد وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الصحة وهو مفهوم المتن واصلاح
 والذي يجه الاول الى ما ذكره والذي اعتمد عمدة الجوامع الرملة في بيانها الثاني وفي صفته
 الصلاة من التحفة **فزع** شك قبل ركوعه في اصل قراءة الفاتحة لزمه فرائها او في بعضها
 فلا يواسه انه لو شك في جلوس التشهد مثلاً في السجدة الثانية فان كان في اصل
 في اصل الايتان بها او يطمئنها على ما مر لزمه فعلها او في بعض اجزائها كوضع
 اليد فلا لكن ظاهر اطلاقهم في الشك في غير الفاتحة لزوم الايتان به مطلقاً ووجه
 باخروها كثيرة فسوح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرده فترهم بين الشك فيها
 وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضيتها اامة وهذا
 ياتي في غير هاتين كلام التحفة في كتاب الغصب منها ما نصه ولو استولى على
 ام او هادى الغنم قبضه الولد او الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه لكن بحث ابن
 الرفعة انه لو غصب ام غنم قبضها الولد ضمنه قطعاً لا طراد القارة بتبعيته لها قيل
 وكذا الرملة لذلك انتهى وقضيته انه لو غصب الولد قبضته امه ضمنها لا طراد

التحفة
 القادة
 الى يكون

العادة بذلك فيها وفي جميع ذلك نظروا مخالفة لا اطلاقهم انه لا يضمن الاما استولى
 عليه واستشهد ابن الرفعة لضمان الولد والقطيع الذي اختاره بقوله لو كانت
 بيده دابة خلفها ولدها ضمن اطلاقه كما مرود بجوارحه على ما اذا وضع
 يده عليه انتهى كلام التحفة بحروقه وهذه خمس مواضع من التحفة ذكر فيها كني
 التي في الاستدراك ومع ذلك فكلامه يفيد ان ما قيل لكن هو المعتمد وهذا موجود
 في التحفة في غير هذه المواضع ايضاً وذلك واد على اطلاق تقرير الشيشي وعلى
 ما نقل عن الشيخ ابن حجر وعلى قول شيخنا السابق ان اشهر من ان المعتمد ما بعد
 لكن في كلامه انما هو فيما اذا لم يبقها كما لان هذه الخمس المواضع لم يبق فيها كما
 كما علمته كما قيل قد يقال باعتماد التحفة ما قيل لكن في بعض المواضع مع عدم التنبيه
 على اعتماد ذلك حيث دلت قربة على ذلك فمن تلك المواضع ما قدمته في بحث
 شارح عن قربة الجماع في رمضان منها وعبارتها وكذا الكفارة كما ذكره شارح لكن
 نظريه غير لو شك انوى ام لا في جامع ثم بان انه لو شك وان فسد صومه فتم الجماع
 وهاتان اي هذه المسئلة والتي قبلها قد يرد الشك وذلك لانه زاد اولاً في علم
 الضابط لان الامم فيها من جهة الصوم فان زيد فيه ولا شبهة كما قدمته لم يرد الشك
 وذلك لانه زاد اولاً في الضابط قوله ولا شبهة جازمة به وهذا كانه خرج به
 هذه المسئلة والتي قبلها فلو انه ارتضاها لم يخرج الى اخرجها ثم انضم الى ذلك
 ما يؤيده فقد اعتمده الشارح في كتابه الخاف اهل الاسلام باحكام الصيام فقال
 فيه قاله الغزالي قال غيره وفيه نظر انتهى كني يؤيد الاول في جامع انه لم يقصد
 التهنك قول القاضي واعتمده جمع لوطن بقاء الليل ودخول النهار فلا كفارة
 وان لم تجز والفطر بالطن بل مرجح البقوى وغيره بان الشك فيها كالطن وان
 افطر في الشك اخر النهار وعلله بان الكفارة تنقطع بالشبهة كالمحدود وبانه
 لم يقصد التهنك وبحث الشيخان انه حيث حرم الاقطار بالطن والشك حيث
 الكفارة وقام بالضابط امي لكونه افطر جماع اثره وهذا وان كان قضية
 الا ان النظر لغرض الشبهة اقوى وان بان انه وطئ نهاراً على الاوجه خلافاً
 للخدام انتهى كلام الاخاف بحروقه وظاهر كلام شرح الصالح لان جرح ايضاً
 اعتماد غايته ان الشبهة فيه دون مسئلة القاضي وعبارته بعد كلام الغزالي
 السابق ما نصه نظريه غير واحد ولم يبينوا وجه النظر فتمثل انه في اليراد
 اي على الضابط وبحث انه في نفي كفا الكفارة وقياس ما مر عن القاضي
 في مسئلة الشك عدم الكفارة في جامع ان كلا اثم بفطره وح وجب فيرد

على الضابط كما وردت مسألة القاضي عليه فان قلت احد طرفي الشك في هذه مبيع
للغسل فكان شبهة بخلاف كل من طرفي الشك في تلك فانه لا يبيع الغسل قلته هو
كذلك الا ان يقال احد الطرفين هنا يقتضي عدم الكفارة لان تارك البتة ولو
لزمه الامساك لا كفارة عليه فكان هذا شبهة ايض لكن الحق انه دون تلك الشبهة
انتهت عبارة الاية بحروفها وقد جزم به الرمى في النهاية ولم يفرقه للفري وفي
الصيد والذباح من المنهاج وان ما ان اى الصيد لتقصيره بان لا يكون معه السكين
او غصبت او نشت في القدر حرم قال في التحفة لكن بحث البلقي فيه وفي القصب
اي بعد الرمي انه غير تقصير انتهى فما قيل لكن جزم به الشيخان كما ترى البلقي
قد يخرج في الجائز لا شرفه على رتبة المجتهد المنتسب وايضا فقد قال بعد ذلك
في التحفة ما نصه وقد يستعمل غصب سكينه باحالة حائل بينه كما مر انه لا يبيع وقد
يفرق بانه مع الحائل لا يعد قادرا عليه بوجه بخلاف مع عدم السكين الخ وهذا كما تراه
انما هو بناء على ما رجحه الشيخان وفي القسم من التحفة وقد بحث القضا عن القضا
بان بعد منزلهما حيث طال زمن الذهاب والعود فيجب القضا من نوبتهما ولفظ الكس
عندهما كذا جزم به شارح وهو محتمل لكن طاهر من اختصاص القضا في البيت
خلافه وبوجه بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤخر عرفا
الخ فاشأ به قوله فيما قيل لكن وهو محتمل ان ما بعدهما ايض محتمل ثم احتاج في
ترجيح ما بعدهما الى توجيهه فقال ويوجه الخ وهذا يفهم ظاهره ان ما بعده
كما قبلها وفي الصلح من التحفة في شرح قول المنهاج ولما الجدار المشترك فليس
لاحدنا وضع حدوده عليه بغير اذن في الجديد ما نصه وباذنه يجوز لكن
لو سقطت لم يفد لها الا باذن جديد على الاوجه خلافا للفقهاء انتهى فقوله ما
الاوجه يشير الى انه لم يفهم اعتماد ذلك من قوله لكن لو سقطت الخ والامر
يحتج لقوله على الاوجه حرره وفي بحث بيع الموهون من المنهاج ما نصه ولا يبيع
اي المادون والعقد الا بئس مثله خلا من تقديره فاذا زاد راعب قبل انقضا
الخبير فليفسخ وليبيعه قال في التحفة وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة عليه
فلا ينافيه ما مر من حرمة البيع على الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه
لكن ظاهر كلامهم انه لا فرق وهو الذي يبيعه وعليه فاما انما طوابها تلك
الاحكام مع حرمتها رعاية حق الغير ويأتي ذلك في كل ما يبيع عن غيره انتهى
واما ما نقل عن الشيخ ابن حجر فيرد على اطلاقة قوله التحفة في الخ ويدفع
الحرم مطلقا ومن بالحرم لصيد لم يضطر اعداها لبيعه كما بينته في شرح الاش

الصغير

الصغير بيته عليه وعلى غيره وكذا محلوبه وبيض كسره وجراد قتله كما قاله
جمع لكن الذي في المجموع على ما يأتي او ايل الصيد الحل لغيره ومفهوم لم
يصطرا المذكور بانه لو دبحه للاضطرار حله وبقية الخ فهذا كما تراه
تقييد لمسألة بلقط كما قيل لكن بقوله كما قاله جمع لكن الذي الخ ومع هذا
فقد صرح او ايل الصيد من التحفة بان المعتد ما بعد لكن وعبارتها
في الصيد قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله الحرم على غيره لكن قال
البلقي المعتد انه لا يحرم على غيره انتهى وقد تناقض المجموع في كس
الحرم لان صيد كس في الحل جعله الصواب وفي الحرمة جعلها الاشارة
وبه يعلم ان المعتد الاول **و** فليكن المعتد هنا ايض بجامع ان كلا
لا يتوقف حله على ما فعله الحرم فيه انتهى كلام التحفة بخروجه وفي المص
من التحفة ما نصه لا يتعدد الصاع بتعدد المصرة كما صرح به الحديث
ولا يقتضي سياق بعضهم نقل الاجماع فيه لكن المجموع نقل عن
الشافعي التردد وهو المعتد ومن ثم قال ابن الرفعة لا طر اصحابا
يسمحون بعدم التردد انتهى كلام التحفة وفي الطلاق من التحفة في فصل
الواع من التعليق بالحل والحو الولادة والحيض وغيرها انما كلام فيها
كما في موضع الطلاق بكناية فانت بها وقال لانه وكذا لا تطلق
كما اقتضاها كلام الشيخين وتابعهما وقال الماوردي تطلق باعتراف
وهو وجيه وان رده بان شرط الاقرار الى احرما في التحفة وفي الرهن
من التحفة ولو ادعى كل من اثنين انه رهنة كذا او اقبضه له فصد
احدهما فقط اخذه وليس للاخر تخليفه كما في اصل الروضة هنا اذ لا
يقبل اقراره له لكن الذي ذكرناه في الاقرار والدعاوى واعتمده
الاسنوي وغيره انه يحلف لانه لو اقر وكل تخلف الاخر غير له القيمة
لتكون رهنا عنده واعتمدا من العاد الاول ورفق بانه لو لم يحلف في
هذين لبطل الحق من اصله بخلاف ما هنا لان له مراد هو الذمة
فلم يفت الا التوثيق انتهى وفيه نظر وكفى بغوات التوثيق بحوالا التخلف
كما هو ظاهر انتهى كلام التحفة وفي الكفالة من التحفة في شرح قول المنهاج

يلج

ولو قال اودى المال او احضر الشخص فهو وعد مانصه بالالتزام كما هو صريح
الصيغة نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى الاشياء انفقده كما بحثه ابن الرفعة
وايده السلي بكلامهما وردى وغيره وهو انه لو قال انه سلم مالي اعتنت
عندي انفقندره وبحث الاذرى ان العايم اذا قال فيصديقه التزام ضمها
او كفا له لازم وهو وجه مما قبله ويؤيده ما ياتي الى اخر ما اطلال به في
التحفة فراجع منها ان اردته فهذه خمس مواضع مما في التحفة حكم
فيها بضعف ما بعد كما واستوجه خلافه او نظريه فلا يصح ان يقال
فيها او فيما يشاكلها ان ما بعد كما معتمد التحفة والذي يظهر ان ما بعد
كما حيث صرح او اشار الى اعتماده فلا كلام **ح** في انه معتمدة كما قال في
الربح في شرح قول المتهاج ولو رهن ودقيقة عند مودع او مقصوبا عند
غاصب لم يلزم ما لم يحض من امكن قبضة مانصه ولا يشترط ذهابه
اليه كما قاله وان طال جمع في حقه انتهى وفي التحفة الجمعية من التحفة
ولا يلزمهم استئناف نية القدوة بالمقدم بغيره او بنفسه في الجمعية
وغيرها كما اقتضاه كلام الحارث وغيره لكن الذي بحثه الاذرى واقضاه
كلام الشيخين وغيرهما انه متى لم يقدمه الامام لزمه استيفاءها والرد بوجه
الاول الخ وفي الاجازة من التحفة في شرح قول المتهاج ولا ينقش بموت
متولى الوفق مانصه ولا يجوز اذا اجر سني ان يدفع جميع اجرها للبطن
الاول فلا يلزمهم بقدر ما مضى والاضحى الزائد كما قاله الفقهاء واثبت
دقيق الغير واعتمده الاسنوي لكن الذي اقتضاه ابن الرفعة ان له من
الكل المستحق حالا واستظهره غيره الى ان قال والذي يتجه الاول وفي
الكفا من التحفة وفاسق كقولنا سقفة مطلقا لان زاد فقسه او اختلف
نوع فسقهما كما بحثه الاسنوي لكن يارعه التركشي قال كما انهم لم يفصلوا
بين الاشتراك في دناءة الحرفة او النسب وورد بظهر الفرق انتهى فقد اقر
الرد كما ترى وفي النهاية للجمال الرملي منازعة التركشي منقودة الخ لا يقال
اقر الرد لا يفيد انه ارضاه لا نقول بل يفيد كما اطلقت الكلام عليه في
كتابنا كما شق الانصاف عن الحكم التخرج فيه قبل ابيها بلا احرام على ان
اذكر لك بدل هذه المسئلة غيرها فاقول في الاجازة من التحفة مانص

ولا يجوز

